الرسمية التي لم يكن لها مديرية خاصة قبل التقسيم ، وقد أودع الجهاز التنفيذي الصهيوني (الذي خدم كجهاز نصف رسمي) أوراقه في (الوثائق الصهيونية المركزية في القدس) ، ولديها اكبر مستودع للوثائق في فلسطين المحتلة ، كما ان الوثائق العامة للتاريخ اليهودي التي استهلها الجمعية التاريخية الاسرائيلية جمعت وثائق المجتمعات اليهودية الاوروبية ، الا ان هذين المستودعين لا يمثلان الا قطاعا واحدا من حياة اليهود ، ويفتقران الى الوثائق الخاصة ، كوثائق الاشخاص الذين لعبوا دورا في الحركة الصهيونية ، بل ووثائق ابن الشارع ومراسلاته واوراقه . ويقول المسؤول عن وثائق العدو « يجب عدم استعمال القسر ، بل يمكن بالتعاون ، والاقناع ، الحصول على مثل هذه الوثائق »(٢)، وقد أمكن فعلا جمع الاف الملفات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة ، والشخصيات التي كان لها دور بارز في الحياة العامة والحركة الثقافية ، أما الوثائق التي بقيت في حوزة اصحابها فقد خول القانون مجلس الوثائق الاعلى ، ورئيسه (المدير العام للوثائق) بعض الاشراف عليها ، بحيث أوجب على الفرد ان يسجل الوثائق الموجودة في حوزته في السجل الوطني للوثائق دون اعطاء الحق لاي كان بمطالعتها او استخدامها الا اذا سمح هو (اي المالك) بذلك . « ولم تشتر مديرية وثائق الدولة اية مجموعة وثائقية ، بل كان يكفي اقناع المالك بانه لشرف كبير له ولاحفاده ان يسلم الوثائق التي بحوزته الى مديريات الوثائق ، لان هذا يحفظ ذكراهم بشكل افضل بكثير من نصب من الحجر»(٣).

كذلك وضعت وثائق المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية تحت مراقبة مدير الوثائق ، على ان تحفظ على حدة وثائق المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت من قبل الدولة او ساعدت الدولة على تشكيلها ، ولكن يجب ان تسجل في سجل الوثائق الخاصة ، كما يشرف مدير الوثائق أيضا على وثائق الاتحادات التجارية ، وهي هامة جدا باعتبارها قوة ذات تاثير في الدولة تساهم في المشاريع العمرانية والتعاونية وانشاء المصانع الكبيرة ، ولها مديرية خاصة لوثائقها ، وقد عمد السكرتير العام لهذه الاتحادات التجارية ، الى تاليف لجنة خاصة مهمتها تحري حالة الوثائق في مختلف المؤسسات العمالية ، والتنسيق فيما بينها ونقلها الى الوثائق العمالية . تبقى مسألة التامين على الوثائق ، وترى سلطات العدو انه لا لزوم له « على ماذا نؤمن ونحن نتعامل مع مادة لا يمكن تعويضها ؟»(٤).

والاجراءات المتعلقة بالاتلاف معقدة نوعا ما (حفظا للمصلحة ...!) . فقد عمد واضعو القانون الى تجنب الاتلاف الاعتباطي للوثائق ، وذلك بفرض الرقابة المشددة ، ونشر قوائم الوثائق العامة والخاصة، ولكن التجربة اظهرت ان هذه الاجراءات يمكن ان تبسط ، واعد مشروع تعديل قانوني بهذا الصدد ، وتتبع مديرية الوثائق لرئاسة الوزارة كما تقدم ، ويحتل مديرها مرتبة مدير عام في الدولة، وتعتبر الوثائق الخاضعة لمراقبته تحت السلطة الادارية للمؤسسات التي انشأتها او تمولها .

وتحتفظ وثائق الدولة بجميع الوثائق التي خلفتها الادارات السابقة لفلسطين ، وخصوصا ملفات الانتداب البريطاني التي لم تتلف أو تنقل عند مغادرة البريطانيين لفلسطين ، وتودع جميع وزارات الدولة ومكاتب رئيس الدولة ، والمجلس ، والمحاكم ، وثائقها في مديرية الوثائق عندما لا تعود بحاجة اليها في الاعمال الرسمية ، على ان تكون لها قيمة تاريخية تبرر حفظها في مديرية الوثائق بشكل دائم، وجميع المؤسسات المتعلقة بالدفاع الوطني تودع محفوظاتها في وثائق ما يسمى بجيش الدفاع الاسرائيلي التي تعتبر جزءا من وثائق الدولة . وبين الاشياء الهامة التي تم الحصول عليها خلال السنين العشر الواقعة بين ١٩٥١ — ١٩٦١ ، يحسن التنويه بالاشياء التالية بصورة خاصة :

١ — ملفات محاكمة ايخمن (بما في ذلك المستمسكات الوثائقية التي استندت اليها المحكمة) والشريط السينمائي المتعلق باجراءات المحكمة ، بالصوت والصورة ، (أودعت وثائق الدولة) . ٢ — الوثائق الخاصة لحوالي (١٥٠) شخصية ساهمت في الحركة الصهيونية (حصلت عليها الوثائق الصهيونية المركزية) ٣ — القسم الهام من وثائق ٨٠٠ هيئة يهودية طردها النازيون من المانيا والنمسا ، بما فيها تلك التي كانت توجد في فيينا ، و وورمز ، وكونيغسبرغ ، وهامبورغ ، وهالبر شتادت (نقلت الى الوثائق التاريخية اليهودية العامة) .

وقد أخذت حركة الوثائق طابعا نشيطا جدا اثناء امداد مديرياتها بوثائق محاكمة ايخمن ، خصوصا